

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية E-governance and improving the performance of constitutional oversight institutions

عامر محمد *

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
مخبر الأدوات القانونية للسياسة العقارية
Mohammed.ameur@univ-mascara.dz

بختي نفيسة

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
مخبر الأدوات القانونية للسياسة العقارية
Mohammed.ameur@univ-mascara.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026/02/18 تاريخ قبول المقال: 2026/03/02 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع الحوكمة الإلكترونية كألية محورية للارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية، حيث تم تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة الإلكترونية، وآلياتها وأهم مبادئها في تعزيز دور تلك المؤسسات لضمان الشفافية، المساءلة، والكفاءة في إدارة الشأن العام، كما تكشف عن واقع توجه هذا الأداء نحو الرقمنة في سياقات معاصرة.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تفعيل الأمثل للحوكمة الإلكترونية يشكل مدخلا استراتيجيا لتحسين كفاءة وفعالية عمل المؤسسات الدستورية الرقابية، بما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين وضمان استمرارية أدائها الحيوي في ظل الديناميكية المجتمعية والتحديات الحديثة التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية، الرقابة الدستورية، المساءلة، الشفافية، الكفاءة الإدارية.

Summary:

This study aims to address the issue of e-governance as a pivotal mechanism, for improving the performance of constitutional oversight institutions, the concept of e-governance, its mechanisms and most important principles were highlighted in enhancing the role of these institutions to ensure transparency, accountability and

efficiency in managing public affairs, it also reveals the reality of this performance's orientation towards digitization in contemporary contexts.

The study reached a basic conclusion that the optimal activation of e-governance constitutes a strategic input for improving the efficiency and effectiveness of the work of constitutional oversight institutions, this contributes to enhancing citizens' confidence and ensuring the continuity of its vital performance in light of societal dynamism and the modern challenges it faces.

Keywords: E-governance, Constitutional oversight, Accountability, Transparency, Administrative efficiency.

مقدمة:

شهد المؤسسات الحكومية في الآونة الأخيرة تطورات هائلة، كنتيجة عن تبني مفهوم الحوكمة الرشيدة من قبل المنظمات الدولية، والتي أحدثت تحولا جذريا كنوع من الاستجابة لتحديات الفشل الإداري وقصور الأساليب التقليدية، وقد تزايد هذا التحول مع تصاعد موجة التحول الرقمي، التي فرضت ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووسعت آفاق استخدام الإنترنت، للانتقال من النماذج التقليدية إلى ما يسمى بالحوكمة الإلكترونية.

لقد باتت الحوكمة الإلكترونية اليوم ليست مجرد توجه، بل هي ضرورة حتمية لتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة في كافة المجالات، بدءا من الاقتصاد وصولا إلى أنظمة الحكم والإدارة، ومع هذه التطورات أصبح من الواضح أن كل هذه التحولات الرقمية لها حصة الأسد في التأثير على المجالات التقنية وامتدت إلى النظم القانونية، خصوصا في جانب القانون الدستوري والقانون الإداري، وفي هذا الشأن تهدف هذه التحولات إلى الارتقاء بأداء هذه المؤسسات الدستورية الرقابية من خلال تحسين كفاءتها وفعاليتها في مهامها الأساسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

من هذا المنطلق، عمدت مختلف الحكومات في سبيل تحقيق هذا الارتقاء، إلى تبني الحوكمة الإلكترونية كنوع من تقديم حلول مبتكرة لتمكين هذه المؤسسات من أداء دورها بفعالية أكبر في مراقبة الأداء العام وضمان الامتثال للقوانين، وبينما تبرز نماذج متقدمة لدول سباقة في تبني هذه التقنيات، لا تزال هناك تحديات تواجه بعض الدول، بما فيها الجزائر، في مواكبة هذا التحول الرقمي وتجاوز الأنظمة التقليدية، مما يؤكد الحاجة الملحة لتسريع وتيرة تبني الحوكمة الإلكترونية لدعم الارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

وبالنظر لأهمية الموضوع، فإن الإشكالية المطروحة في هذا المقام هي: كيف يمكن للحكومة الإلكترونية أن تساهم في الارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية في الجزائر، وما هي أبرز التحديات التي تواجه مسألة تطبيقها لتحقيق أهدافها؟

وفي هذا الصدد، فإن موضوع الدراسة يهدف إلى توضيح أهمية الحوكمة الإلكترونية في الارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية في الجزائر، والكشف عن المبادئ والآليات التي تمكنها من تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة، مع تسليط الضوء على التحديات الراهنة لتطبيقها الفعال.

وللإجابة عن الإشكال السابق ذكره، تم اعتماد المنهج الوصفي في ضبط مصطلحات الدراسة والمفاهيم المحددة لواقع الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الدستورية الرقابية، أما المنهج التحليلي فتم استخدامه لتحليل مختلف النصوص القانونية واستنباط الأحكام ذات الصلة بالحوكمة الإلكترونية، مع مقارنة بعض التجارب المختلفة في تشريعات الدول الأوروبية.

وعليه فإن دراسة الموضوع تستدعي الوقوف على مسألتين رئيسيتين، الأولى تتضمن مفهوم الحوكمة الإلكترونية (المحور الأول)، والمسألة الثانية تتعلق بالتقصي عن مدى تأثير الحوكمة الإلكترونية على أداء المؤسسات الدستورية الرقابية، لنهي دراستنا في الأخير بخاتمة تتضمن جملة النتائج التي تم التوصل إليها، مع تقديم توصيات واقتراحات مهمة.

المحور الأول: مفهوم الحوكمة الإلكترونية

تعتبر الحوكمة الإلكترونية من المفاهيم المستحدثة التي انبثقت عن التطور المتسارع لعصري التكنولوجيا والمعلوماتية، ولقد أصبحت محط اهتمام واسع لدى العديد من الباحثين في مجال القانون خاصة، بوصفها نموذجا إصلاحيا واعداء يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في ميادين الإدارة العامة وصناعة السياسة العمومية¹، ومنه فإن استجلاء الأبعاد القانونية لهذا المفهوم يستلزم تفحصا دقيقا لآلياته، وتحليلا معمقا لأثره على البنى القانونية القائمة، فضلا عن تحديد مدى إسهامه في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأداء الإداري.

ويتوجب على الدراسة القانونية لهذا المفهوم أن تبحث في مدى قابليته للتطبيق ضمن الأطر التشريعية الراهنة، والنظر في الحاجة إلى إقرار تشريعات جديدة أو تعديل القائم منها بما يتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي، ويضمن حماية الحقوق والحريات الفردية، مع مراعاة التوازن بين تيسير الوصول إلى الخدمات العامة وتعزيز الضبط الرقابي، وصولا إلى تأسيس بيئة قانونية تدعم الحكم الرشيد في العصر الرقمي.

¹ حمودي محمد: الضوابط الموضوعية والإجرائية للعملية الانتخابية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 44.

الحكومة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

وعليه، سنتناول في هذا المحور تعريف الحكومة الإلكترونية وأبعادها القانونية، ثم نخرج إلى تبيان أهم المبادئ التي تشكل ديناميكية تحدد مصير السياسة السائدة في البلد.

أولاً: تعريف الحكومة الإلكترونية

يتسم مفهوم الحكومة الإلكترونية بالكثير من النقاش لكنه غامض إلى حد ما، ولا يزال يفقر إلى تعريف واضح، وهو ما يستدعي ضبط تعريف الحكومة الإلكترونية خاصة وأن الحكومة الإلكترونية تعتبر أوسع من الحكومة الإلكترونية¹، على اعتبار أن الحكومة الإلكترونية يمكن أن تعكس عدة مصطلحات مرادفة والمتمثلة في كل من المواطنة، المسؤولية، المشاركة.

ومنه فتعرف الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف الإدارة العمومية لتبسيط الإجراءات، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار، بهدف تحقيق إدارة رشيدة وعصرية.

أما عن الحكومة الإلكترونية من المنظور الأوروبي²، فيلاحظ أنه ينظر إليها من جانب الباعث الديمقراطي والتشاركي، أين عرفها الباحث ريتشارد هيكس Richard Heeks، بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات لتعزيز فعاليتها وكفاءتها، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز المشاركة الديمقراطية، وتسهيل حوكمة أكثر شفافية ومساءلة³، وهو ما يضع الحكومة الإلكترونية في صلب الكفاءة والديمقراطية.

وفي عام 2000، قدم المفكر السياسي بليك هاريس Blake Harris تعريفاً شاملاً للحكومة الإلكترونية، مشيراً إلى أنها تتجاوز مجرد كونها موقعاً حكومياً على الإنترنت أو مجرد توفير خدمات رقمية ومعلومات إلكترونية عبر الإنترنت، بل يرى هاريس أن الحكومة الإلكترونية تمثل تحولاً جذرياً في أساليب التواصل بين المواطنين والحكومات، وفي مفاهيم المواطنة نفسها، فهي تهدف إلى إعادة تعريف الاحتياجات

¹ تجدر الإشارة إلى وجوب التفرقة بين الحكومة الرقمية والحكومة الإلكترونية، حيث أن هذه الأخيرة تركز بشكل أساسي على استخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة العمليات الحكومية والتفاعل مع المواطنين والشركات، بينما الحكومة الرقمية تشمل رؤية أوسع تركز على تحويل جميع الخدمات الحكومية إلى النموذج الرقمي بطريقة شاملة ومتكاملة. الحكومة الرقمية تعتبر توسعاً لمفهوم الحكومة الإلكترونية وتشمل تحسينات في التكنولوجيا، البيانات، والأنظمة لتقديم خدمات حكومية متكاملة وسهلة الاستخدام. للمزيد اطلع على : <https://erlf.com/ar/publications> تم الاطلاع بتاريخ (10-09-2025)، على الساعة (10:30).

² Henri François Gautrin, gouverner ensemble, édition panphile le may, Québec, 2012, P 123.

³ Heeks Richard: e-Government for Development: A Framework for Design and Analysis. Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, 2004, p. 1.

الحكومة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

والمسؤوليات، وتعزيز مشاركة المواطنين في العملية السياسية الديمقراطية بمعناها الواسع، لذلك، فإن الحكومة الإلكترونية تحمل في طياتها تأثيرات متعددة على إدارة شؤون الدولة¹.

أما مفوضية الاتحاد الأوروبي، فعرفت الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية، مقرونا بالتغييرات التنظيمية والمهارات الجديدة، لتحسين الخدمات العمومية والعمليات الديمقراطية، ودعم السياسات العمومية²، ومنه يؤكد هذا التعريف على الأبعاد التنظيمية والبشرية المصاحبة للتحويل التكنولوجي.

وعلى غرار تعريفات المفكرين الأوروبيين في ضبط مفهوم الحكومة الإلكترونية، نرى بأن مفهوم هي الحكومة الإلكترونية لدى أغلب الباحثين في الدول العربية تعكس التحديات والفرص التي تواجه المنطقة في تبني التكنولوجيا لخدمة التنمية والإصلاح، مع التركيز على دورها في مكافحة الفساد وتحسين جودة الخدمات، وفي هذا الإطار يرى الدكتور المصري طارق عبد العال، أن الحكومة الإلكترونية هي عملية تحويلية تستخدم فيها الحكومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدماتها، وتبسيط إجراءاتها، وزيادة فعاليتها وكفاءتها، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق الشفافية والمساءلة في جميع المستويات الإدارية، وهو ما يؤكد على الجانب التحولي الشامل للحكومة الإلكترونية³.

أما في إطار التشريع الجزائري، فإن الحكومة الإلكترونية تعد نمط وأسلوب أساسي لسيرورة وعمل الحكومة التي يقوم عليها المشروع الواعد⁴، في انتظار إعادة بعث الثقة بين المواطن والحكومة وتسهيل حياة المواطن في علاقته مع الحكومة، وهو ما يعني أن المشرع الجزائري لم يورد أي تعريف لمفهوم الحكومة الإلكترونية.

وبالتالي فإن استعراض هذه التعريفات يظهر أن الحكومة الإلكترونية رؤية استراتيجية للإصلاح الإداري والحكم الرشيد، ورغم التباينات في التركيز، سواء على التنمية في المنظور الجزائري، أو الديمقراطية في المنظور الأوروبي، أو مكافحة الفساد في المنظور العربي، يظل القاسم المشترك يكمن في سعي جميع

¹ Blake Harris: e-government, Inter-American Development Bank, IADB, 2000.

² European Commission. E-Government Action Plan 2011-2015: Harnessing ICT to promote smart, sustainable and inclusive Growth. COM (2010) 743 final, Brussels, 2010, p. 2.

³ عبد العال طارق السيد: الحكومة الإلكترونية - مفهوما وتطبيقاتها -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 30.

⁴ محمد العيدوي: الإشكالات القانونية لاعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراة في الحقوق، جامعة زيان عاشور -

الجلفة، 2020، ص 68.

الأطراف إلى استغلال إمكانيات التكنولوجيا¹، لتحقيق حكومات أكثر كفاءة وشفافية واستجابة لاحتياجات مجتمعاتها.

ثانيا: مبادئ الحوكمة الإلكترونية

مما لا شك فيه أن الحوكمة الإلكترونية تعتبر نظام خاص، يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف الجوهرية لتعزيز كفاءة وشفافية وفعالية الهيئات الحكومية والإدارات، بما في ذلك تسهيل التفاعل بين الإدارة العامة والمواطنين، وهنا تتشكل جملة المبادئ الأساسية التي تعمل في نفس الوقت على تعزيز الرقابة الدستورية والمتمثلة في:

1- مبدأ الشفافية والإفصاح:

تعد الشفافية مبدأ جوهرية للحوكمة الإلكترونية، وتتجسد في تبني الهيئات الحكومية مبادئ الوضوح والدقة في التعامل مع كافة المواطنين، من خلال إتاحة ونشر المعلومات والبيانات حول القرارات المتخذة ومختلف الإجراءات الإدارية، إلى جانب تقديم الخدمات للمواطنين بطرق بسيطة وسهلة الاستخدام، يشمل ذلك أيضا الإفصاح عن الميزانيات، وتقارير المدفوعات والنققات، والمشروعات العامة، ومن الناحية القانونية والدستورية، يضمن هذا المبدأ حق المواطنين في المعرفة²، وهو حق أساسي لتمكينهم من مراقبة أداء السلطات العامة والتأكد من التزامها بالصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة لها، وهنا يتجلى الدور الذي تلعبه الشفافية في تقليل الفساد، من خلال الكشف عن الممارسات غير المشروعة أو غير الفعالة، مما يعزز الثقة في المؤسسات الحكومية³.

2- مبدأ المشاركة والمساءلة:

يتجسد مبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة الإلكترونية من خلال توفير آليات للتفاعل بين الجمهور والإدارة، يشمل ذلك إتاحة مسودة التشريعات والقرارات للعموم للمناقشة وإبداء الرأي⁴، وإقامة الاجتماعات

¹ القانون رقم 04-18، المؤرخ في 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج. ر. عدد 47، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2018.

² E-gouvernance les relations Etat-citoyens a l'heure du numérique panorama, enjeux et perspectives en Afrique, publication performances Management Consulting (PMC), Avril 2009.

³ لوكيل زوليك: الحوكمة الإلكترونية ودورها في إصلاح إدارة القطاع العام بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص 06.

⁴ القانون رقم 04-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج. ر. عدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

المفتوحة للمواطنين، وكذا إجراء المناقشات البرلمانية¹، حيث يكفل لكل مواطن الحق في المشاركة الفاعلة في الرأي العام²، وذلك بهدف إتاحة الفرصة للجميع للاستفادة من المعلومات والخدمات المتاحة، من خلال برامج الإعلام المتنوعة، أو بتمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم وأفكارهم عبر مختلف الوسائل التكنولوجية المتاحة، مثل الإنترنت والهواتف الذكية وغيرها من المنصات الرقمية، وهو ما يجعل هذه المشاركة تعزز من مفهوم المساءلة، والذي هو الآخر يعد أحد مبادئ الحوكمة الإلكترونية، حيث يمكن للمواطنين مساءلة المسؤولين عن قراراتهم وأفعالهم.

وعليه، فإن كلا المبدئين السالف ذكرهما، يساهمان في ترسيخ أهم مبدأ ألا وهو مبدأ سيادة الشعب وحقه في المشاركة في صناعة القرار، مما يضمن أن تتصرف السلطات وفقا للإرادة العامة وتلتزم بالضوابط الدستورية.

3- مبدأ الكفاءة والفاعلية:

يتجلى مبدأ الكفاءة والفاعلية في ضمان قيام أجهزة الدولة بفعالية لتحقيق الصالح العام، وأن تستخدم الموارد الرقمية بكفاءة، مما يقلل من هدر المال العام ويعزز احترام مبدأ الشرعية في الإنفاق العام³، وبطبيعة الحال، فإن تلك الموارد الرقمية تتمثل في استخدام الأدوات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة، تحت ظل تجسيد مفهوم الحوكمة الإلكترونية ضمن الوظائف وداخل الهياكل الحكومية المكلفة بتقديم الخدمات⁴، كما يتضمن ذلك أيضا تحقيق متطلبات المواطنين، بواسطة تبسيط الإجراءات الإدارية قدر الإمكان، وتخفيف الأعباء الإدارية التقليدية عن الإدارات والمواطنين على حد سواء.

في هذا السياق، يمكن التركيز على مسألة تقديم الخدمات والإجراءات الضرورية فقط، مما يتيح للمواطن الاستفادة من الخدمات التي تلبي احتياجاته الحقيقية في أقل وقت، حيث ترتبط الفاعلية بشكل وثيق بما يسمى بالإصلاح الإداري الشامل.

4- تعزيز حكم القانون:

1 Cissi Brahima, élaboration d'une stratégie d'appui au développement de la gouvernance électronique au Burkina Faso, 2002.

² عدمان مريزق: الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2014، ص 140.

3 Lau Edwin, principaux enjeux de l'administration électronique dans les pays membre de l'OCDE, revu Française d'administration publique, 2 /2004, n0110, p 16.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 98-275، المؤرخ في 25 أوت 1998، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنت واستغلالها، ج. ر. عدد 36، الصادرة بتاريخ 26 أوت 1998.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

تسهم الحوكمة الإلكترونية في تعزيز حكم القانون من خلال فرض تطبيق التشريعات والإجراءات القانونية بشكل موحد، إن نشر القوانين واللوائح عبر المنصات الإلكترونية، وتسهيل الوصول إليها، وهو ما سيعزز فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم، ويسهم في ضمان تطبيق القانون على الجميع دون تمييز، وهذا يدعم بشكل مباشر مبادئ الرقابة الدستورية التي تهدف إلى ضمان سيادة الدستور والقانون على جميع سلطات الدولة¹.

ومنه فإن تبني مبادئ الحوكمة الإلكترونية²، لا سيما الشفافية والمشاركة والمساءلة، يشكل تمهيداً لتعزيز الرقابة الدستورية، من خلال إتاحة المعلومات والبيانات للجمهور، وتمكينهم من المشاركة في العملية السياسية، وتوفير آليات للمساءلة، فتصبح بذلك الرقابة على دستورية القوانين والإجراءات الحكومية أكثر فاعلية.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادئ الحوكمة الإلكترونية، تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من:

- مراقبة دستورية التشريعات: من خلال الاطلاع على مسودات القوانين ومناقشتها قبل إقرارها، يمكن للمواطنين والخبراء القانونيين تحديد أي جوانب قد تتعارض مع الدستور.
- تقييم مدى التزام السلطة التنفيذية بالدستور: من خلال الشفافية في الإفصاح عن الميزانيات والإنفاق العام، يمكن تتبع ما إذا كانت الأنشطة الحكومية تتوافق مع الصلاحيات الدستورية.
- تعزيز دور القضاء الدستوري: فكلما زادت الشفافية ووعي المواطنين، زادت احتمالية الطعن في دستورية القضاء في حال وجود انتهاكات، مما يدعم عمل المحاكم الدستورية في حماية الدستور³.

وأقل ما يقال بالنسبة لتعريف الحوكمة الإلكترونية وتبيان مبادئها، هو أنها تعد إطاراً مؤسسي وتقني، يسهم في بناء دولة حديثة قائمة على مبادئ الشفافية والمساءلة وحكم القانون، وهي كلها أسس لا غنى عنها لتعزيز وتفعيل آليات الرقابة الدستورية، وضمان التزام جميع مؤسسات الدولة بالدستور والقانون، وهو ما سنراه لاحقاً.

المحور الثاني: تأثير الحوكمة الإلكترونية على أداء المؤسسات الدستورية الرقابية

¹ سويقات عبد الرزاق: دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 45.

² ROSEN, T. (2004), "E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political Tool", Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation., Available at: Visited: 10-12-2009.

³ أنظر في ذلك المرسوم الرئاسي رقم 442-20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج. ر. عدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

تهدف الحوكمة الإلكترونية إلى الارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية، والتي تشكل ديناميكياتها في جانب، إلى المبادئ المتضافرة والتفسيرات والطموحات المتأصلة في فكرة الحوكمة الإلكترونية من جهة أخرى، تعكس هذه الديناميكيات أيضا بيئة إعلامية متغيرة، مما يخلق إمكانيات جديدة للتفكير والتنفيذ والممارسة لتحديد المصير السياسي، لذلك، لا ينبغي أن تعتبر الحوكمة الإلكترونية نموذجا يوتوبيا لمستقبل المؤسسات الدستورية الرقابية¹، بل هي مسار ديناميكي يتطور باستمرار لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة. ومنه سنحاول في هذا المحور التعرف على المؤسسات الدستورية الرقابية وعلاقتها بالحوكمة الإلكترونية، ثم نبرز مدى مساهمة آليات الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل تلك المؤسسات، لنقف في الأخير إلى أهم التحديات التي تجعل من تطبيق الحوكمة الإلكترونية أحد أهم سبل تفعيل أدائها.

أولا: تعريف المؤسسات الدستورية الرقابية

تعد المؤسسات الدستورية الرقابية هيئات مستقلة نص عليها الدستور الجزائري، وبالرجوع إلى تعديل الدستور لسنة 2020، قام المؤسس الدستوري بتخصيص الباب الرابع لتلك المؤسسات الرقابية، وتحديد صلاحياتها، والتي تشمل كل من المحكمة الدستورية ومجلس المحاسبة والهيئات الرقابية المستقلة، حيث قام بتخصيص فصل كامل لتحديد صلاحيات مجلس المحاسبة، واعتبره مؤسسة عليا مستقلة تتولى الرقابة البعدية لمراقبة ممتلكات وأموال الدولة، كما أولى أهمية خاصة للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الفصل الرابع من التعديل الدستوري، أين حدد مهامها وصلاحيات، لتحل محل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت موجودة في دستور 2016، وبطبيعة الحال، أوكل لها مهام جديدة مثل إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة عند ملاحظة وجود مخالفات، إلى جانب إصدار أوامر عند الاقتضاء، للمؤسسات والأجهزة المعنية.

إلا أن الملفت للانتباه هو رقمنة الخدمات الحكومية التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال المنتهجة من قبل الحكومة، كمحاولة لدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة²، من مساءلة وشفافية ومشاركة كما أشرنا سابقا، فهذه المبادئ الثلاثة هي في الأصل صلب سير وعمل المؤسسات الدستورية الرقابية، وهو ما يدفع

1 Thomas More : De optimo reipublicae statu deque nova insula Utopia, ed Leuven, Belgique, 1516, p. 213.

² بن سالم أحمد عبد الرحمن، حاتمي محمد الأمين: المختصر المفيد في النظرية العامة للدساتير - على ضوء التعديل الدستوري الجديد مرفق بالدستور الجزائري-، دار المجدد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سطيف، الجزائر، 2018، ص 30.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

بالقول إلى أن الحوكمة الإلكترونية لا تقتصر على رقمنة الخدمات والاجراءات، بل هي وسيلة لدعم وتفعيل عمل هذه المؤسسات، وهو ما سنعرفه لاحقا.

1- المحكمة الدستورية:

لقد عرفت المادة 185 من التعديل الدستوري لسنة 2020 المحكمة الدستورية، بأنها مؤسسة مستقلة تسهر على احترام الدستور، وتضمن حسن سير المؤسسات الدستورية، ونشاط السلطات العمومية، كما تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأوامر واللوائح، وتفصل في المنازعات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وتراقب نزاهتها، وأضافت المادة 190 من نفس الدستور أنها تختص بالبت في دستورية المعاهدات، والقوانين، والمراسيم التشريعية، واللوائح، والقوانين الأساسية للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

وبالحديث عن التحولات الرقمية التي مست جميع مؤسسات الدولة الجزائرية، لا سيما المحاكم العادية والمؤسسات الادارية، نجد بأن المحكمة الدستورية لا زالت إجراءاتها القضائية تقليدية، بمعنى أن مفهوم الحوكمة الإلكترونية يركز على جوانب محددة من مهام المحكمة الدستورية، أين اتخذت كمجرد أسلوب لتحسين كفاءة العمل الداخلي وتسهيل الوصول إلى قراراتها واجتهاداتها فقط، وهنا نخص بالذكر الموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية¹، والذي يتم عبره نشر القرارات والآراء كي تكون متاحة للمواطنين والمحامين، إضافة إلى رقمنة وأرشفة تلك القرارات وكذا تبادل المراسلات والوثائق الكترونيا، مما ساهم في تقليل استخدام الورق والتسريع من الاجراءات الادارية، وهو ما نستشفه في القانون رقم 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين²، الذي عزز الكفاءة الادارية والتواصلية للمحكمة مع جهات حكومية عديدة.

2- مجلس المحاسبة:

يعتبر مجلس المحاسبة هيئة عليا للرقابة البعدية، مكلفة بمراقبة الأموال العامة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، وتعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير المال العام، ولقد خصص المؤسس الدستوري في المادة 199 من التعديل الدستوري لسنة 2020 فصلا مستقلا لمجلس المحاسبة، نظرا لأهمية دوره في مراقبة استعمال الأموال العمومية، حيث جاء في المادة المذكورة أعلاه، أن مجلس المحاسبة

¹ الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية الجزائري: <https://cour-constitutionnelle.dz/ar/> تم الاطلاع بتاريخ (11-08-2025)، على الساعة (9:00)

² المادة 02 من القانون رقم 04-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، المصدر السابق.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

مؤسسة عليا مستقلة، مهمتها مراقبة ممتلكات وأموال الدولة، كما تناط به مسؤولية الرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية، إضافة إلى رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة. هذا وأكدت المادة أيضا أن تنظيم واختصاص مجلس المحاسبة يحدد بموجب قانون عضوي، الذي بمقتضاه تتحدد أيضا علاقة مجلس المحاسبة بهيكل الدولة الأخرى المكلفة بالرقابة والتفتيش ومكافحة الفساد¹، وبالتمعن في رقابة نوعية التسيير التي يتولى مجلس المحاسبة القيام بها، يتضح بأن رقابته تقتصر على الرقابة المالية الإدارية، من خلال العمل على الكشف عن مختلف الأخطاء والمخالفات المرتبطة بعمليات جباية الأموال العامة للدولة والنفقات التي تم صرفها من طرف الهيئات العامة، وكيفية استخدام الأموال العامة للدولة بواسطة التقارير المرفوعة².

وفي هذا السياق، فإن مهمة الرقابة على الأموال العمومية تتم باستخدام الطرق والأساليب الرقمية التي يعتمد عليها مجلس المحاسبة لتنفيذ مهامه بفعالية، ومن هنا تتجسد مظاهر الحوكمة الإلكترونية التي حولت مجلس المحاسبة من مؤسسة تعتمد على الأساليب التقليدية إلى مؤسسة رقمية حديثة، وهو ما نستشفه في كل من وسائل النشر الإلكتروني للتقارير والشفافية التي تتم عبر منصات وبوابات رقمية³، إضافة إلى الرقمنة الشاملة للوثائق والبيانات، حيث يتاح لمجلس المحاسبة تجميع البيانات المالية والإدارية من مختلف الهيئات الحكومية، وتحليلها وحمايتها، دون إغفال أنظمة الذكاء الاصطناعي وبرامج تحليل البيانات الضخمة⁴، التي

¹ الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 17 جويلية 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، ج. ر. عدد 35، لسنة 1995.

² أنظر المادة 12 من الأمر رقم 95-20، المصدر نفسه.

³ قام مجلس المحاسبة بإطلاق استشارة لتطوير منصة مخصصة للمواطنين "قضاء المواطن": <https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2025/07/consultation-11-citoyens-1.pdf>، تاريخ الاعلان: 31 جويلية 2025، وذلك عملا بالقانون رقم 25-04، المؤرخ في 01 جويلية 2025، يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2025، ج. ر. عدد 43، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 2025. تم الاطلاع بتاريخ (10-08-2025)، على الساعة (09:30)

⁴ في إطار برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة P3A، تم تنظيم ندوة حول "دور البيانات الضخمة في أنشطة مجلس المحاسبة" يومي 17 و18 سبتمبر 2019 من طرف أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات التابعة للمفوضية الأوروبية TAIEX، بالتعاون مع مجلس المحاسبة الجزائري، وذلك بفندق ميركيور بالجزائر العاصمة، تمت مناقشة مواضيع عديدة، منها:

- دور البيانات الضخمة في تطوير القطاع العام.
- مزايا استخدام البيانات الضخمة في القطاع العام: مزيد من الشفافية، تحسين التنسيق بين القطاعات، اتخاذ قرارات جيدة، خدمات عامة موجهة وذات جودة.
- خصائص التدقيق القائم على أساس البيانات الضخمة، علاقات متعددة، تقنيات متعددة، طرق متعددة.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

يوظفها مجلس المحاسبة في سبيل الكشف عن أي سلوكيات غير طبيعية أو معاملات مشبوهة، وهو ما يساعد في تحديد مختلف مظاهر الفساد أو سوء الإدارة.

3- الهيئات الرقابية المستقلة:

لقد حرص المؤسس الدستوري على إحداث هيئات عليا للقيام بالرقابة البعدية على الأموال العمومية للدولة، من أجل مكافحة كل مظاهر الفساد، ولما كان البرلمان كمؤسسة دستورية يمثل إحدى هذه الهيئات، فإن دوره يظل محدود نوعا ما ويقتصر على مجرد إبداء الرأي، ومن هنا تم استحداث هيئات رقابية مستقلة لضبط مختلف العمليات المالية التي تتم داخل الدولة وكذا ردع كل المخالفات التي تخرق الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم الميزانية وتسييرها، ومنه، أوكل الدستور الجزائري هذا الدور لكل من السلطة المستقلة للانتخابات والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته¹.

وفي هذا الصدد، تم استحداث السلطة المستقلة للانتخابات كآلية جديدة، وذلك بموجب القانون العضوي رقم 19-207²، جاءت هذه الآلية استجابة لمطالب الحراك الشعبي الذي بدأ في 22 فيفري 2019، ووفقا للمادة 2 من هذا القانون، منح المؤسس الدستوري للسلطة الوطنية الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، وجعل مقرها في الجزائر العاصمة، كما تتلقى الدعم والإسناد المطلوب من السلطات العمومية³، وتستفيد من وسائل الإعلام البصرية والوطنية.

أما عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، فهي مؤسسة دستورية أنشئت لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ظهر هذا الكيان بموجب التعديل الدستوري لعام 2016، وقد تم تأسيسها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413، والذي تم تعديله وتنظيمه لاحقا بالمرسوم الرئاسي رقم

- دور البيانات الضخمة في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدقيق. للاطلاع أكثر أنظر: <https://www.ccomptes.dz/ar> تم الاطلاع بتاريخ (02-09-2025)، على الساعة (13:00)

¹ غالي رضا وآخرون، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر (العملية الانتخابية من هيئات الرقابة إلى سلطة التنظيم والإشراف)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد رقم 05، العدد 01، مارس 2020.

² القانون العضوي رقم 19-07، المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ج. ر. عدد 55 المؤرخة في 15 سبتمبر 2019.

³ الأمر رقم 21-01، المؤرخ في 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج. ر. عدد 17، الصادر بتاريخ 10 مارس 2020، ص 17، المعدل والمتمم بالأمر رقم 21-10 المؤرخ في 25 أوت 2021، يعدل ويتم بعض أحكام الأمر رقم 21-01، المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج. ر. عدد 65.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

12-64¹، أما عن التعديل الدستوري لعام 2020²، فقد أحدث تغييرا جذريا، حيث منح هذه السلطة مهام جديدة وأكثر أهمية، من خلال وضع المؤسس الدستوري للسلطة استراتيجية وطنية تسهر على تنفيذها ومتابعتها، جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة، إلى جانب إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما تم ثبوت وجود مخالفات، وتعزيز دورها بمنحها سلطة قمعية تتناسب مع موضوع الفساد لمحاربته وتقرير المساءلة لإضفاء الشفافية على سياسة البلاد.

وقبل الخوض في جملة المهام الجديدة التي أقرها التعديل الدستوري سالف الذكر، تجب الإشارة إلى أن هذه التغييرات في صلاحيات الهيئة تتقاطع بشكل كبير مع مفهوم الحوكمة الإلكترونية، فهذه الأخيرة، لا تقتصر على مجرد رقمنة الخدمات الحكومية، بل تمثل منظومة متكاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية في الأداء الحكومي، فمن خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن للهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد أن تتبنى أدوات رقمية متطورة لرصد الأنشطة المالية والإدارية، وتلقي البلاغات عن الفساد بشكل آمن وسري، وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن أنماط الفساد المحتملة كما أشرنا سابقا. ومنه فإن اعتماد هذه الأدوات الرقمية يعزز من قدرة الهيئة على تحقيق أهدافها بفعالية أكبر، ويقلل من فرص التلاعب والبيروقراطية، كما يساهم في بناء ثقة أكبر بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وهذا ما يجعل ربط مهام الهيئة الجديدة بمسار التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية أمرا بالغ الأهمية، لضمان تحقيق رؤيتها في مكافحة الفساد.

4- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحتها

تعد السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته حجر الزاوية في المنظومة الرقابية الجديدة في الجزائر، حيث نقلها المؤسس الدستوري من مجرد هيئة استشارية إلى مؤسسة رقابية تتمتع بصلاحيات واسعة³، وتجسد إطارها في طبيعتها القانونية في ظل دستور 2020، حيث أضفى عليها التعديل الدستوري الأخير صبغة "المؤسسة الدستورية المستقلة"، والذي نستشفه من خلال الاستقلالية الدستورية التي تحدثت

¹ المرسوم الرئاسي رقم 64-12 المؤرخ في 7 فيفري 2012، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج. ر. عدد 08.

² المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج. ر. عدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

³ التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

عنها المادة 204 من الدستور، حيث تم التصريح بأنها مؤسسة مستقلة، مما يعني أنها غير تابعة للسلطة التنفيذية من الناحية الوظيفية، بل تمارس مهامها في إطار شخصيتها المعنوية واستقلالها المالي والإداري كشرط أساسي لممارسة الرقابة الفعالة.

هذا وقد وسعت المادة 205 من الدستور سالف الذكر من صلاحيات الهيئة، أين منحها المشرع صلاحيات التحري والإخطار، وهي صلاحيات كانت تقتدها الهيئة السابقة، مما جعل طبيعتها تتشابه نوعا ما مع الهيئات ذات الطابع شبه القضائي أو الرقابي الصارم.

استنادا إلى ما تم ذكره، جاء القانون رقم 22-08 ليفصل ما أجمله الدستور¹، سواء من حيث تشكيلة الهيئة وكذا صلاحياتها، حيث تضمنت محاوره تشكيلة الهيئة والتي تتكون من مجلس يضم كفاءات وطنية وشخصيات من المجتمع المدني، مما يجسد مبدأ "التشاركية" في الحوكمة، كما يتم تعيين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية لعهددة محددة لضمان الاستقرار، إلى جانب صلاحياتها الرقابية من حيث التحري الإداري والمالي، والذي يتجسد في حق الوصول إلى المعلومات والوثائق لدى الإدارات العمومية كذا معالجة وفحص التصريحات التي يودعها الموظفون، إضافة إلى التحقيق في الثراء غير المشروع و الإخطار القضائي إذا تبين للسلطة وجود أفعال تشكل فسادا، فإن القانون يلزمها بإخطار وكيل الجمهورية المختص فوراً.²

ومنه يمكن القول، أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد، تعمل على تكريس الحوكمة من خلال عدة جوانب، والتي تتجلى في حماية المال العام من خلال الرقابة القبلية، ومراقبة مدى الالتزام بها للحد من استغلال النفوذ وتضارب المصالح، أيضا تعمل على تفعيل الشفافية الرقمية، حيث تسعى لرقمنة عملية التصريح بالامتلاكات وإنشاء قواعد بيانات وطنية تسمح بمتابعة حركة الأموال والوظائف، مما يقلل من التدخل البشري الذي قد يؤدي للفساد، إلى جانب إشراك المواطن عبر منصات التبليغ الرقمية، مما يحول الرقابة من رقابة مؤسساتية مغلقة إلى رقابة مجتمعية مفتوحة.

ثانيا: آليات الحوكمة الإلكترونية داخل المؤسسات الدستورية الرقابية

تتجسد آليات الحوكمة الإلكترونية في أسلوب ممنهج، يقوم على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات حكومية أفضل، وتعزيز الشفافية، ومشاركة المواطنين لتعزيز الشفافية والمساءلة، ولأن تحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، خاصة في إدارة

¹ القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها.

² القانون رقم 06-01، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج. ر. عدد 14 الصادر في 08 08 مارس 2006.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

المرفق العمومي وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي يعد من بين الالتزامات الـ 25 لرئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون، فإن هذا الالتزام الدستوري السياسي يعتبر كمظلة لضمان نجاعة المبادرات الحكومية في ظل ما يعرف بالحوكمة الإلكترونية، والتي تمخضت عنها عدة قوانين أخرى، كالقانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي¹، والذي شكل ركيزة أساسية لضمان أمن المعلومات وحماية البيانات في الأنظمة الإلكترونية الحكومية، وهو ما يعزز ثقة المواطن في استخدام هذه الأنظمة، إضافة إلى القانون رقم 08-22 المتعلق بتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والذي تفصلنا فيه سابقا.

ومنه، فإن آليات الحوكمة الإلكترونية داخل هذه المؤسسات الرقابية الدستورية، تتعدد بين آليات تتبع الإلكتروني فيما يخص الاجراءات المتبعة، وبين منصات رقمية تمكن المواطن من تقديم تظلمه أو شكواه وتتبع مسارها بشكل شفاف وفعال، مما يقلل من البيروقراطية ويعزز من مبدأ المساءلة.

1-التتبع الإلكتروني للإجراءات:

إن سياسة التتبع الإلكتروني للإجراءات داخل المؤسسات الدستورية الرقابية، تقتضي توفير أنظمة رقمية تمكن المواطنين من متابعة سير معاملاتهم وطلباتهم في المؤسسات الحكومية بشكل إلكتروني، من لحظة تقديم الطلب حتى صدور القرار، وبالرغم من أن المحكمة الدستورية هيئة قضائية، إلا أن هناك دراسات تشير إلى أن اختصاصاتها وإجراءاتها تتسق مع التقاضي الإلكتروني، يمكن أن تعدل بعض النصوص القانونية لتفعيل التقاضي الإلكتروني الكامل، بما في ذلك آليات تقديم الطعون والشكاوى عبر منصة إلكترونية موحدة، وهو ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية حاليا، في سبيل تعميم هذه الأنظمة في القطاعات المختلفة، مثل الخدمات الإدارية والعدالة، بالرغم من أن تطبيقها لا يزال متفاوتا، على خلاف ما يسري عليه الأمر في نظام جمهورية مصر، والتي تتوفر فيها بوابة حكومة إلكترونية ومنصات تتولى مهمة تقديم الخدمات الرقمية في عدة قطاعات².

2-الأنظمة الموحدة للشكاوى والتظلمات:

¹ القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

² منصات رقمية مصرية مصر: يوجد "منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة" التي تعد نموذجا ناجحا لتوحيد قنوات الشكاوى، وربطها بجميع

الجهات الحكومية لضمان سرعة الاستجابة، للمزيد اطلع على:

<https://www.shakwa.eg/GCP/StaticContent/View.aspx?ID=1> تم الاطلاع بتاريخ (20-10-2025)، على الساعة

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

يعنى بآلية وضع أنظمة موحدة للشكاوى والتظلمات داخل المؤسسات الدستورية الرقابية، إنشاء منصات إلكترونية مركزية تمكن المواطنين من تقديم شكاواهم وتظلماتهم، ومتابعة الردود بشكل رسمي، وبالنسبة للمحكمة الدستورية الجزائرية، فإن إنشاء منصة إلكترونية تتيح للمواطن أو المترشح تقديم شكواه أو طعنه المتعلق بعدم دستورية قانون أو نص تنظيمي، من شأنه تسهيل القضايا وإجراءات سيرها، حيث يسهل على المشتكي الحصول على رقم تتبع، يمكنه من خلاله متابعة مراحل معالجة شكواه، من الاستلام إلى الدراسة، وصولاً إلى قرار المحكم، وبطبيعة الحال، فإنه في الوقت الراهن لا وجود لنظام إلكتروني شامل، لتتبع الشكاوى في المحكمة الدستورية، إلا إن سياسة التوجه نحو الرقمنة يشير إلى أن هذا الأمر قد يكون جزءاً من خطة مستقبلية لتحديث المنظومة القضائية ككل.

أما بالنسبة لمجلس المحاسبة فقد عرفنا سابقاً أنه يختص بمراقبة تسيير الأموال العمومية، والاستماع إلى شكاوى المواطنين المتعلقة بالفساد المالي¹، لكن يمكن أن تعزز هذه الصلاحيات بآليات إلكترونية تسهل على المواطن التبليغ عن أي تجاوزات، وهو ما يعني إمكانية إطلاق منصة إلكترونية لتلقي التبليغات عن الفساد المالي أو التجاوزات في تسيير المال العام، حيث من خلالها يمكن للمبلغ أن يقدم شكواه مع الأدلة المتاحة، وتمنح له هوية رقمية سرية لضمان حمايته، كما باستطاعته أيضاً متابعة مراحل التحقيق والرقابة التي يقوم بها المجلس، وعلى غرار المحكمة الدستورية، فإن مجلس المحاسبة لا يوجد به نظام إلكتروني مخصص لتتبع الشكاوى، ومع ذلك، فإن هيئة وسيط الجمهورية قد أطلقت منصة إلكترونية لتلقي الشكاوى من المواطنين حول سوء التسيير في المرافق العمومية، والتي تعد خطوة من المرجح أن تنجح مستقبلاً.

وفي نفس السياق، فإن الأمر لا يختلف بالنسبة للهيئات الرقابية المستقلة، حيث وبالرجوع إلى القانون العضوي رقم 07-19 المتعلق بالنظام الانتخابي، نجده قد حدد صلاحيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبالتحديد في نص المادة 193 من القانون والتي جاء فيها بأن السلطة تتلقى الطعون والشكاوى من المترشحين، وتفصل فيها، وهو ما يعتبر مبادرة لترجمة تلك الصلاحيات إلى آليات إلكترونية لتعزيز الشفافية، كما لا يستبعد أن تنشئ السلطة العليا للانتخابات منصة إلكترونية موحدة لتلقي الشكاوى والطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية، سواء من المترشحين أو الناخبين.

أما بالرجوع إلى القانون رقم 08-22، فنجد أنه قد عزز من دور السلطة العليا في مكافحة الفساد، من خلال منحها صلاحية تلقي التبليغات عن الفساد، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وبالرغم من أهميتها في مجال الحوكمة الإلكترونية ومكافحة الفساد، فإن ذلك يتطلب إنشاءها لمنصة إلكترونية آمنة وسرية لتلقي التبليغات، ومنح المواطنين صلاحية الإبلاغ عن حالات الفساد مع حماية هويتهم، وأولبادرة قامت بها

¹ المادة 199 من التعديل الدستوري لسنة 2020، المصدر السابق.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

الحكومة في هذا الشأن هو إطلاق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للبوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى، وذلك بالتنسيق مع هيئة وسيط الجمهورية، الأمر الذي يعد خطوة في طريق إرساء آليات إلكترونية موحدة للشكاوى¹.

وعليه يمكن القول، أن تفعيل الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الدستورية الرقابية في الجزائر ليس مجرد خيار تقني، بل هو ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة وتحديث الدولة، من خلال إنشاء منصات إلكترونية موحدة للشكاوى والتظلمات، وتطبيق آليات التتبع الإلكتروني، يمكن للمؤسسات الرقابية أن تعزز ثقة المواطن، وتساهم بفعالية في بناء دولة قانون حديثة.

ثالثا: تحديات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الدستورية الرقابية

رغم أن الحوكمة الإلكترونية تعد آلية فعالة لتعزيز أداء المؤسسات الدستورية الرقابية، فإن هناك مجموعة من العوائق والتحديات التي تحول دون تطبيقها بفعالية، وأحد أبرز هذه التحديات هو غياب الإرادة السياسية والدعم المؤسسي القوي، وهو ما يترتب عليه عدم توفير الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية، حيث نلاحظ غياب قوانين وتشريعات كافية لتنظيم العمليات الإلكترونية، وتحديد المسؤوليات، والاعتراف بالوثائق الرقمية كدليل قانوني²، بالإضافة إلى ذلك، تواجه المؤسسات الرقابية تحديات تقنية، مثل ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وندرة الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال، كما أن غياب الثقافة الإلكترونية بين الموظفين والمواطنين يعد عائقا كبيرا، حيث يحد من الاستفادة الكاملة من الخدمات الإلكترونية.

على صعيد آخر، تواجه المؤسسات تحديات مالية، تتمثل في ارتفاع تكاليف امتلاك وتطوير الأدوات التكنولوجية، وهو ما يصعب على الدول ذات الموارد المحدودة، ويضاف إلى ذلك التحديات المتعلقة بأمن المعلومات والبيانات، حيث تشكل الجرائم والهجمات الإلكترونية تهديدا حقيقيا لكفاءة ومصداقية المواقع والأنظمة الإلكترونية، خاصة من جانب تعرض الأنظمة الإلكترونية للاختراق أو الهجمات السيبرانية في الغالب، مما يتطلب استثمارات ضخمة في تأمين البيانات الحساسة وحمايتها³.

¹ إطلاق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للبوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى، وذلك بالتنسيق مع هيئة وسيط الجمهورية: -80/ar/index.php/ar/80، تم الاطلاع بتاريخ (10-09-2025)، على الساعة (10:30)

2 Sebastian Berg: Digital democracy, INTERNET POLICY REVIEW Journal on internet regulation, Volume 10, Issue 4, Berlin Social Science Center, 2021, p. 06.

3 Ulbricht, L. Scraping the Demos. Digitalization, Web Scraping and the Democratic Project. Democratization, 27(3), 2020, 426-442. <https://doi.org/10.1080/13510347.2020.1714595>, consulté le : 12-09-2025, Sur la montre : 16 :54

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

وبالتالي يتجلى لنا، أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الدستورية الرقابية ليس مجرد مسألة تقنية، بل يتطلب معالجة شاملة لمختلف التحديات السياسية، والإدارية، والمالية، والبشرية، مما يتوجب على المؤسسات أن تعمل على تطوير استراتيجياتها، وتوفير البيئة الملائمة، لضمان تطبيق الحوكمة الإلكترونية بنجاح.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول أن التحولات الرقمية وبخاصة الحوكمة الإلكترونية داخل المؤسسات الدستورية الرقابية في الجزائر تمثل نقلة نوعية من شأنها أن تعزز من فعاليتها وشفافيتها ومساءلتها، إلا أنها تثير في الوقت نفسه تحديات معقدة، وهو ما يعني أن حوكمة تلك المؤسسات الرقابية أصبحت ضرورة ملحة، لا سيما فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات، وتوحيد الأنظمة، وتسهيل وصول المواطن إلى الخدمات، مما يساهم بشكل مباشر في استعادة الثقة في المرفق العام، لذا فإن تلك المؤسسات الرقابية، وعلى رأسها المحكمة الدستورية، ومجلس المحاسبة، والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ليست بمعزل عن هذا التوجه العالمي، بل هي في صلب الحاجة إلى تبني آليات رقمية حديثة لضمان أداء مهامها الدستورية، وكل ذلك لن يتحقق بمجرد إطلاق منصات إلكترونية، بل يتطلب استراتيجية شاملة ومدرسة، تراعي الإطار القانوني وتضمن أمن المعلومات بشكل يجعل من مفهوم الحوكمة الإلكترونية، آلية هامة للارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية، نتيجة لدمج التقنيات الحديثة واعتماد أطر تنظيمية تضمن تحقيق نظام رقابي يتسق مع تطلعات المجتمع ويحقق العدالة والشفافية.

ومن أهم التوصيات المقترحة في هذا الصدد نذكر:

- وضع إطار قانوني موحد ينظم الحوكمة الإلكترونية في التشريع الجزائري، ويعطي أساسا تشريعيا للرقمنة في كل القطاعات، بما في ذلك المؤسسات الدستورية.
- يجب على المؤسسات الرقابية، بالتنسيق مع هيئة وسيط الجمهورية، وإنشاء بوابة إلكترونية موحدة لتلقي الشكاوى والتظلمات، مع ضمان حماية هوية المشتكين وتوفير نظام تتبع إلكتروني فعال.
- تخصيص الميزانيات اللازمة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير خوادم آمنة وموثوقة، والاستثمار في أنظمة الأمن السيبراني لحماية بيانات المواطنين وسرية المعلومات.
- يجب وضع برامج تكوينية متخصصة للموظفين في المؤسسات الدستورية، لتمكينهم من استخدام الأدوات الرقمية الجديدة بفعالية، وفهم كيفية التعامل مع الشكاوى الإلكترونية وتحليل البيانات.

الحوكمة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

- تشجيع المواطنين على استخدام الأنظمة الرقمية، وتفعيل دورهم كشركاء في عملية الإصلاح والحوكمة الرشيدة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

- الدستور:

- التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82.

- النصوص القانونية:

- القانون العضوي رقم 19-07، المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ج. ر. عدد 55 المؤرخة في 15 سبتمبر 2019.

- القانون رقم 06-01، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج. ر. عدد 14 الصادر في 08 08 مارس 2006.

- القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج. ر. عدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015.

- القانون رقم 18-04، المؤرخ في 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج. ر. عدد 47، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2018.

- القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها.

- الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 17 جويلية 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، ج. ر. عدد 35، لسنة 1995.

- الأمر رقم 21-01، المؤرخ في 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج. ر. عدد 17، الصادر بتاريخ 10 مارس 2020، ص 17، المعدل والمتمم بالأمر رقم 21-10 المؤرخ في 25 أوت 2021، يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم 21-01، المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج. ر. عدد 65.

الحكومة الإلكترونية والارتقاء بأداء المؤسسات الدستورية الرقابية

- المرسوم التنفيذي رقم 98-275، المؤرخ في 25 أوت 1998، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنت واستغلالها، ج. ر. عدد 36، الصادرة بتاريخ 26 أوت 1998.
- المرسوم الرئاسي رقم 12-64 المؤرخ في 7 فيفري 2012، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج. ر. عدد 08.
- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج. ر. عدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
- **الكتب:**
- حمودي محمد: الضوابط الموضوعية والإجرائية للعملية الانتخابية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2018.
- بن سالم أحمد عبد الرحمن، حاتمي محمد الأمين: المختصر المفيد في النظرية العامة للدساتير - على ضوء التعديل الدستوري الجديد مرفق بالدستور الجزائري -، دار المجدد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سطيف، الجزائر، 2018.
- **الأطروحات الجامعية:**
- محم العيداوي: الإشكالات القانونية لاعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراة في الحقوق، جامعة زيان عاشور - الجلفة، 2020.
- سويقات عبد الرازق: دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
- **المجلات العلمية:**
- لوكيل زوليخة: الحكومة الإلكترونية ودورها في إصلاح إدارة القطاع العام بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2024.
- عدمان مريزق: الحكومة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2014.
- غالي رضا وآخرون، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر (العملية الانتخابية من هيئات الرقابة إلى سلطة التنظيم والإشراف)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد رقم 05، العدد 01، مارس 2020.

– المواقع الإلكترونية:

- <https://erlf.com/ar/publications>
- <https://cour-constitutionnelle.dz/ar/>
- <https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2025/07/consultation-11-citoyens-1.pdf>
- <https://www.ccomptes.dz/ar>
- <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80->

ثانيا/ المراجع الأجنبية:

- Henri François Gautrin, gouverner ensemble, édition panphile le may, Québec, 2012.
- Heeks Richard: e-Government for Development: A Framework for Design and Analysis. Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, 2004.
- E-gouvernance les relations Etat-citoyens à l'heure du numérique panorama, enjeux et perspectives en Afrique, publication performances Management Consulting (PMC), Avril 2009.
- Cissi Brahima, élaboration d'une stratégie d'appui au développement de la gouvernance électronique au Burkina Faso, 2002.
- Lau Edwin, principaux enjeux de l'administration électronique dans les pays membre de l'OCDE, revu Française d'administration publique, 2 /2004, n0110.
- ROSEN, T. (2004), "E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political Tool", Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation., Available at: Visited: 10-12-2009.
- Thomas More : De optimo reipublicae statu deque nova insula Utopia, ed Leuven, Belgique, 1516.
- Sebastian Berg: Digital democracy, INTERNET POLICY REVIEW
- Journal on internet regulation, Volume 10, Issue 4, Berlin Social Science Center, 2021, p. 06.
 - Ulbricht, L. Scraping the Demos. Digitalization, Web Scraping and the Democratic Project. Democratization, 27(3), 2020, 426–442.
<https://doi.org/10.1080/13510347.2020.1714595>